وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيي الونشريسي

كلية الحقوق

قسم القانون العام/الخاص

محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية/

مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية الإدارية

ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس: السداسي الثاني

من اعداد الدكتورة: *بوضياف فاطمة الزهرة*

السنة الجامعية: **2025-2026**

فهرس الموضوعـــــات

مقدمة:.....3

المحور الأول: مفهوم المناهج وأهميتها.....4

المحور الثاني: المنهج الوصفي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.....6

المحور الثالث: المنهج التحليلي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.....11

المحور الرابع: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.....14

المحور الخامس: المنهج الاستقرائي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.....18

المحور السادس: المنهج المقارن وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.....22

مقدمة

تختلف ومناهج البحث العلمي باختلاف العلوم ومواضيعها، ولك منهج وخصائصه وخطواته ووظائفه وأدوارها والغاية المرجوة من اعتماده في مجال البحث العلمي.

والمنهج أيا كان نوعه هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، وإذا كان الباحثون يتجنبون المناهج الخاطئة لأنها لا تقودهم إلى الحلول الصحيحة والأهداف المرجوة ، فإنهم بالمقابل يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي ثبت نجاحها ويسعون لإجاد فن استخدام الأسلوب الملائم في كل مسألة يدرسونها أو ظاهرة يعالجونها، أو مشكلة يحلونها، فإذا كان البحث حول موضوع تاريخي فإنه يتعين على الباحث استخدام المنهج التاريخي ، وغذ اكان البحث حول دراسة ظاهرة معينة تتطلب وصف دقيق لها أو دراسة تصرفات الأفراد وردود أفعالهم، فان ذلك يتطلب استعمال المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة، أما اذا أراد الباحث فهم النصوص القانونية والوقوف على ارادة المشرع من وراءها فلا مناص من اعتماد المنهج التحليلي، وإن جاء إلى المقارنة بين قانونيه الوطني والقوانين الأجنبية استعمل المنهج المقارن وفي بعض الحالات يجد الباحث نفسه ملزماً باستخدام منهجين أو أكثر في موضوع واحد.

وبما أننا باحثين قانونين ورجال قانون وجب علينا البحث في استخدامات مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ومعرفة أي المناهج أكثر ملائمة لمثل هكذا دراسات.

بناءً على ما تقدم نخلص إلى إشكالية عامة مفادها: ماهي أهم المناهج التي يكثر استخدمها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، وما اهم تطبيقاتها، وما مدى نجاحها في معالجة المسائل القانونية والمساهمة في نشأة وتطور هذه العلوم؟

المحور الأول: مفهوم المناهج وأهميتها

يتألف مصطلح مناهج البحث العلمي من ثلاث مفردات أساسية، نوضح معناها بالشكل التالي:

مناهج: كلمة مناهج جمع ومفردها "منهج"، المقصد منها طريقة محددة المعالم تساعد الباحث في بلوغ أمر ما.

البحث: يقصد بكلمة البحث القيام بتجميع معلومات وأراء ثم تصنيفها وفحصها بعناية للوصول إلى معارف.

العلمي: لفظ "العلمي" تنسب إلى العلم وهي مشتقة من المصدر "علم"، وتعني طريقة منطقية للدراسة، تخضع لمجموعة من القواعد النظامية.

تعريف مناهج البحث العلمي

يمكن تعريف مناهج البحث العلمي على أنها: " الأساليب أو الأدوات العلمية الصحيحة التي يعتمدها ويتبعها الباحث من أجل الكشف والتقصي والتعمق والتحليل لإجلاء الالتباس والتشكيك والغموض الذي يحيط بالظاهرة محل الدراسة أو المشكلة البحثية، من أجل الوصل في النهاية إلى نتائج صحيحة مُدعمة بالقرائن والبراهين".

كما يمكن تعريف مناهج البحث العلمي على أنها: "طرق للتفكير بشكل منطقي وترتيب منظم للمُجريات المتعلقة بالتحقيق في أمر ما ذي أهمية، والعمل على تفصيله بجميع ابعاده وصولاً إلى معلومات واضحة تستخدم في وضع نظريات علمية أو لحل إشكالات قائمة".

نشأة مناهج البحث العلمي

مر ظهور وتطور مناهج البحث العلمي عبر التاريخ بمراحل مختلفة، ففي البداية كان الأمر لا يتعدى طرقاً بسيطة في مجلها، ولم يكن هناك مسلمات أو قواعد للتفكير المنظم وبشكل عقلاني، ليتبارى فيما بعد الجميع في اثبات مدى جودة طريقة عن أخرى، ومع مرور الوقت حدث الاتفاق والتصنيف لمناهج البحث العلمي.

يرجع البعض بداية التأصيل لمناهج البحث العلمي لدولة اليونان القديمة، حيث نجد أن أبرز المفكرين الذين أرسو طرق ومناهج البحث العلمي، كل من: ديموقراطسي، ارسطو، وأفلاطون، كما أن الهند والصين القديمة لم تكن بعيدة عن ذلك، حيث نجد للأفكار المتعلقة بالمدارس البوذية أثراً واضحاً في وضع أُطر للتفكير الفلسفي المتعمق.

على جانب أخر نادى العالم الفرنسي "رينيه ديكارت" بأهمية تبني الاستقراء والعقلانية في التفكير بعيداُ عن اللاواقعية، وكان لذلك تأثيراً واضحاً في تبني بعض العلماء لذلك الفكر، ومن أبرزهم العالم "إسحاق نيوتن" الذي اثرى المعارف الفيزيائية بكثير من النظريات.

أهمية مناهج البحث العلمي : ساهمت مناهج البحث العلمي في :

- مساعدة الباحث على اتخاذ اطار أو منطلق عام منظم يستطيع من خلاله أن ينفذ ويصل إلى ما يرغب في من أهداف وغايات، وعلى نقيضاً من ذلك فإنه في حالة عدم سير الباحث على منهج معين أو عدة مناهج سيدخله ذلك الامر في دائرة العشوائي، وسيكون الطريق شاقاً عليه ومشوباً بالأخطاء والانحرافات، ومن ثمة الخروج عن المنطق والصواب، وهو ما يجعل في الأخير البحث العلمي مفككاً بعيداً عن المعالجة الصحيحة والدقيقة.
- توفير الوقت والجهد: إذا ما أقد الباحث على استخدام منهج علمي معين يتوافق مع طبيعة بحثه، فإنه بذلك يُوفر الكثير من الجهد والوقت وذلك بخلاف من يُقدم على بحث علمي بطريقة عشوائية، مما ينعكس سلباً على النتائج المتوصل إليها، هذا إن استطاع التوصل إلى نتائج أصلاً.
- مناهج البحث العلمي بحسب قول "يُمنى طريف الخولي" تساهم في صياغة وإنتاج أسلوب من أساليب التفكير الملتزم والمستمر، الذي يُعد أنجع طريقة يمتلكها الانسان في تعامله مع الواقع والسعي لحل مشكلاته المطروحة.

المحور الثاني: المنهج الوصفـي

إذا أراد الباحث دراسة أي حادثة أو ظاهرة معينة أو سلوك ما، فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف تلك الظاهرة أو السلوك محل الدراسة والبحث، تبعاً لمنهج علمي معين، ولعل بل أكيد المنهج الوصفي هو الأنسب والأصلح لذلك، فما مفهوم هذا المنهج وما اهم تطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والادارية؟

تعريف المنهج الوصفي: لغة: هو نقل صورة العالم الخارجي أو الداخلي من خلال ألفاظ وعبارات تفي بالغرض.

اصطلاحا: المنهج الوصف هو احد الأساليب العلمية المتبعة لوصف الظاهرة أو مشكلة البحث، من خلال منهجية منظمة علمية ودقيقة وصولاً إلى تفسيرات ونتائج.

وعُرف ايضاُ على أنه: " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين".

وفقاً لهذه التعاريف يمكن القول أن المنهج الوصفي هو: **" ذلك الأسلوب العلمي الذي يعتمد على وصف وذكر خصائص الظاهرة أو الحادثة أو السلوم المدروس وصفاً خارجياً ظاهرياً، سواء بطريقة كمية أو كيفية(نوعية)"**.

*ترتكز البحوث الوصفية أو بمعنى أخر ستند البحوث المنجزة وفقاً للمنهج الوصفي على أساسين اثنين، هما:

1. **التجريد:** ويقصد به عزل أو انتقاء ظاهرة معينة من مجتمع كلين أي جزء منها، حيث يتم تمييز خصائص أو صفات الظاهرة، هذه الظاهرة تتصف بالتعقيد والتداخل، الأمر الذي يمكن الباحث من مراقبة تلك الظواهر على مختلف صورها وحالاتها الطبيعية.

2. **التعميم:** إن التعميم عملية عكسية لعملية التجريد، حيث أن التعميم يُمكن من استخلاص أحكام تُصدق على مختلف المجموعات أو الفئات أو الأجزاء المكونة للظاهرة المبحوثة، والتعميم قد يكون شاملاً فيسبق بكلمة: "كل" أو "جميع"، وقد يكون جزئياً فيسبق بكلمة: "بعض" أو "جزء"، **وبالتعميم نصل بما إستقرأناه إلى مالم نستقرؤه.**

خصائص المنهج الوصفي

- المنهج الوصفي يستند إلى وصف وتحليل جميع جزئيات الموصوف وتصنيفه وترتيبه.
- المنهج الوصفي أساسه الارتباط بالواقع قدر الإمكان، بالتالي الابتعاد عن الخيال والشاعرية، ويترتب على هذه الخاصية خاصة أخرى، وهي:
- المنهج يتحكم فيه العقل دون سيطرة العواطف والوجدان والانطباعات الشخصية المتحيزة، وهو ما يُعرف بمبدأ الموضوعية، والتي هي من أهم المبادئ التي يقوم البحث العلمي ويتوجب أن يتصف بها الباحث العلمي.
- المنهج الوصفي يستخدم في الدراسات التي تصف الماضي أو الواقع للمجتمعات والأفراد، وبالتالي فهو يجمع زمنين مختلفين.

خطوات المنهج الوصفي

- الشعور بالمشكلة البحثية ثم تحديدها، وذلك عن طريق المشاهدة والملاحظة.
- تحديد عينية أو اختيار عينية حتى تكون محل الدراسة
- تحديد أو اختيار أدوات البحث العلمي التي تساعد في جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة أو العينية، كالاستبيان، والمقابلة والاختبار والملاحظة.
- وضع الفرضيات.
- جمع المعلومات بطريقة منتظمة ودقيقة وصحيحة.
- استخلاص النتائج.
- القيان بتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها للوصول إلى تعميمات.

أقسام أو أنماط المنهج الوصفي: يمتاز المنهج الوصفي أن له استخدامات وأنواع متعددة، تحدد تبعاً للهدف من البحث العلمي، فقد يستخدم في عمل المقارنات أو في جمع المعلومات او في دراسة العلاقات والارتباطات، ومن أهم أنواع المنهج الوصفي يوجد:

1.**المنهج الوصفي التحليلي**: يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أحد أهم المناهج العلمية وأكثرها انتشاراً واستعمالاً في البحث العلمي، إذ أنه من المناهج القادرة على تحليل ظاهرة أو مشكلة بشكل دقيق والتعرف على أسباب حدوثها، مما يساعد على الوصول إلى استنتاجات ونتائج وحول دقيقة لها.

والمنهج الوصفي التحليلي كما يتضح من تسميته فهو يجمع بين منهجين علميين أساسيين، وهما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، غذ يكون المنهج الوصفي هو الأسا في دراسة الظاهرة من خلال إعطاء وصف للظاهرة او أجزاء الظاهرة، ليأتي المنهج التحليل مساعداً في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة البحثية.

غالبا ما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الدراسات العلمية والاجتماعية والإنسانية.

2. **المنهج الوصفي الارتباطي**: يستخدم هذا المنهج في دراسة وبيان العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وفي حالة وجود هذه العلاقة ينتقل إلى البحث في نوعها، هل هي سالبة أم وموجبة، طردية أو عكسية.

إن الدراسات الوصفية الارتباطية في المنهج الوصفي جاءت لتغطية النقص أوجه القصور التي ظهرت في المنهج الوصفي الكلاسيكي، هذا الأخير وكما هو معلوم يعتمد على خطوات محددة انطلاقاً من تحديد المشكلة البحثية، ثم إعطاء وصف دقيق للظاهرة أو المشكلة، جمع المعلومات والبيانات من أجل تحليلها وصولاً إلى نتائج البحث العلمي، دون تحديد لطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، وهو ما يؤدي إلى قصور عند الاستدلال ووضع البراهين.

يعتمد المنهج الوصفي الارتباطي في الدراسات التنبؤية بشكل كبير والدراسات النفسية والاجتماعية.

3.**المنهج الوصفي التطوري**: يعتبر المنهج الوصفي التطوري من أهم أنواع المنهج الوصفي، يُطلق عليه البعض تسمية المنهج الاجرائي، الهدف من استخدامه ادخال تحسينات وتطويرات على متلف المتغيرات والظواهر، ويتقسم بدوره إلى نوعيين أساسيين، هما: دراسة النمو ودراسة الاتجاه.

- **دراسة النمو**: تركز هذه الدراسة على معرفة الخصائص المميزة للنمو، ومن ثمة يمكن تعديل وتطوير تلك الخصائص.
- **دراسة الاتجاه**: تركز هذه الدراسة على دراسة الظاهرة في فترات متباعدة من الزمن.

4.الدراسات المسحية: يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج الوصفية استعمالاً في البحوث الوصفية، واستناداً إلى هذا المنهج فإن الباحث يقوم بعملية دراسة شاملة لموضوع دراسته وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بتلك الظاهرة، وتحليل الوضع الراهن في بيئة محددة ووقت محدد، ومن امثلة الدراسات المسحية نجد: المقابلات التي يُجريها الباحث مع العينة التي يختارها

من مجتمع الدراسة، إضافة إلى قيامه بعمليات الاستبيان ...الخ، كما أن للدراسات المسحية أنواع كثيرة منها: المسح المدرسي، المسح الاجتماعي، الدراسات المسحية للرأي العام.

تطبيقات المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية الإدارية

تتجلى استعمالات المنهج الوصفي في ميدان العلوم القانونية والإدارية من خلال البحوث المسحية، فهي تستعمل على نطاق واسع من أجل دراسة الظاهرة الاجرامية ، لاسيما تلك الجرائم المتعلقة بالظروف الاقتصادية الاجتماعية والأسرة، كجرائم السرق والاختلاس، وأغلب الجرائم المتعلقة بالأسرة، كما يستعمل الأسلوب المسحي في الدراسات القانونية الاجتماعية المتعلقة بالتخطيط من أجل تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للسكان، وكذا دراسة عمليات مسح العمل، لاسيما في مجال تسير الموارد البشرية، بالإضافة إلى عمليات سبر الآراء والمتعلقة بالتوجهات السياسية في الانتخابات والاقتراعات بمختلف أنواعها.

أما بالنسبة للدراسات الارتباطية أو دراسة العلاقات فتستخدم في دراسة حالات معينة كدراسة الصراع العربي الصهيوني ودور مجلس الامن في النزعات الدولية.

تقييم المنهج الوصفي

أ. المميزات

- يقدم المنهج الوصفي المعلومات كما هي على أرض الواقع دون اجتهادات شخصية، ما يعني ثبات المعلومة وصحتها.
- القدرة على جمع المعلومات والملاحظات والتعليقات بشكل مفصل ودقيق.
- التفاعل الحقيقي بين الباحث والمبحوث، من خلال اجراء مقابلات مباشرة ما يزيد من التفاعل الحقيقي.
- يركز المنهج الوصفي على الظاهرة بدقة من جميع زواياها، ما يجعل العملية البحثية أكثر دق وصدقن وهو ما يساعد في حل المشكلات بأسلوب علمي ناجح.

ب. العيوب

- الخطأ البشري في جمع المعلومات والبيانات بسبب عدم استيعاب الباحث للظاهرة المدروسة، وهو ما يقلل من دقة الدراسة، وهذا العيب يعتبر من العيوب الرئيسية للمنهج الوصفي.

- يمكن القول ان المنهج الوصفي جامد بعض الشيء، اذ لا يدع مساحة كبيرة للباحث من أجل عرض أفكاره وأراءه الموضوعية، بل يحصره في نطاق المعلومات الواقعية فقط.
- التظاهر (تأثير المراقب) من أبرز عيوب المنهج الوصفي هو ان الأشخاص محل الدراسة يمكن أن يتأثروا بوجود مراقب يراقبهم لوصف الحالة فينخرطون في ما يسمى بـ "تأثير المراقب" ويبدؤون في التظاهر عكس الحقيقة، وهذا ما يقلل من احتمالية إعطاء الباحث إجابات صحيحة ودقيقة.

المحور الرابع: المنهج التحليلـــــي

يمكن تصنيف المنهج التحليلي ضمن منهج الباحثين المبدعين، كونه لا يعتمد على الوصف أو سرد الحقائق التاريخية الماضية، كالمنهج الوصفي والمنهج التاريخ، غذ يتطلب هذا المنهج قدرة من الباحث على تمكنه من تحليل ما تم التوصيل اليه من معلومات، سواء عن طريق المصادر أو المراجع المختلفة.

يعتبر المنهج التحليلي في طليعة المناهج التي تستخدم في ميدان المعلوم القانونية والإدارية.

وعليه ما هو المنهج التحليلي وما تطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية؟

تعريف المنهج التحليلي: لغة يُقصد بالتحليل أو أن كلمة التحليل مشتقة من الفعل حلل، بمعنى قسم وفكك الشيء إلى أجزاء قصد تسهيل دراسته، وعليه فالمنهج التحليلي **اصطلاحاً** هو عملية تقسيم وتفكيك مادة الدراسة إلى أجزاء صغيرة، أي أنه يُجزأ عناصر الظاهرة إلى أبسط عناصرها قصد تسهيل دراستها، حيث يقوم الباحث بتحليل كل عنصر مفكك على حدى أو يعزل العنصر الاخر بشكل منطقي، ثم القيام بتركيب المعلومات التي تم تفكيكها وتحليل من أجل الوصول في النهاية إلى حل لمشكلة الدراسة.

خصائص المنهج التحليلي

- المنهج التحليلي يغور في التفاصيل الدقيقة للظاهر محل الدراسة، لهذا فهو يعتمد بشكل أساسي على التفسير أو الشرح ثم النقد فالاستنباط(الاستنتاج).
- تكون مجموع عدد الكلمات في المنهج الوصفي التحليلي أكبر من غيره من المناهج الأخرى، وذلك أن المنهج التحليلي يتطلب شروحات وافية، والتي تأخذ حيز ومساحة كبيرة(يستخدم فقرات تبلغ عدد كلماتها 120 كلمة، لكن من الأفضل أن لا تتجاوز 150 كلمة).
- يتميز المنهج التحليلي بالاستكمال، بمعنى أن المعلومة (النص القانوني) قد تم صياغته لفظياً، لكن المعنى المراد منه لم يتضح بعد، ومن خلال المنهج التحليلي يتم الوصول إلى إزالة ذلك الغموض أو المعنى المطلوب ايصاله بالضبط.

- يتميز المنهج التحليلي بخاصية التفاعلية، بمعنى ظان الباحث الماهر يقوم بوضع شروحاته التحليلة في شكل مشاركة مع القارئ، على سبيل المثال يكتب الباحث في الهامش أثناء شرحة في المتن لنص معين يمكن الرجوع إلى الفقرة كذا من المادة كذا...الخ.

خطوات المنهج التحليلي

- اختيار موضوع البحث.
- اختيار عينة البحث والاداة المناسبة لدراستها (الملاحظة، الاستبيان، المقابلة...الخ)
- جمع المعلومات والبيانات.
- تحليل البيانات والمعلومات من خلال العمليات الثلاثة للمنهج التحليلي(التفسير، النقد، الاستنباط).
- استخلاص النتائج.

العمليات الثلاثة للمنهج التحليلي

1.**التفسير**: يعتبر التفسير من أهم عناصر المنهج التحليلي، وذلك من خلال قيام الباحث بتفسير موضوعه(النصوص القانونية والأبحاث السابقة) التي تخص موضوع بحثه، وذلك بهدف العثور والوقوف على الثغرات والمعلومات الواجب استكمالها من جهة، وعرفة المشكلات المتواجدة في الأبحاث التي تمت دراستها، والسعي إلى إيجاد حلول لها.

2.**النقد**: ومن خلاله يقوم الباحث بنقد الأبحاث العلمية المتعلقة ببحثه، ويتجلى الهدف من ذلك في تصحيح المفاهيم الخاطئة لهذا الموضوع، ويتوجب على الباحث في هذه العملية عدم التركيز على الجوانب السلبية فقط، بل عليه أيضا إعطاء أهمية للجوانب الإيجابية الصحيحة)، كما أن الباحث لا يمكنه نقد معلومة دون تصحيحها بطريقة صحيحة وواضحة.

وبعد انتهاء الباحث من نقده يتوجب عليه وضح توصياته وأراءه بكل شفافية وموضوعية، سواء كان الرأي سلبي أو إيجابي.

3.**الاستنباط**: وفيه يقوم الباحث بدراسة جميع الأمور والتفاصيل الصغيرة المتعلقة ببحثه، حتى يستطيع في النهاية استنتاج أحكام جديدة وصحيحة منها.

تطبيقات المنهج التحليلي في ميدان العلوم القانونية الإدارية

استخدم المنهج التحلي لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال تحليل مبادئ ويلسن الأربعة عشر، وفي عام 1996 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنيرال ديغول، كما استخدم المنهج التحليلي في مجال القانون الجنائي من خلال دراسة وتحليل مختلف الجرائم، وأيضا يستخدم المنهج التحليلي في تحليل الاحكام القضائية قبل رفعها إلى الاستئناف من قبل المحامين، أيضا دراسة وتحليل أقوال الشهود و اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي، أيضا يستخدم المنهج التحليلي في تحليل محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والثغرات، أيضا يستخدم المنهج التحليلي من طرف نواب البرلمان عند تحليلهم لمشاريع القوانين.

تقييم المنهج التحليلي

أ. المميزات

1. إن أهم ما يميز المنهج التحليلي هو الموضوعية والمنطق في عملية البحث لأجل الوصول على نتائج دقيقة وحقيقيو وصادقة.
2. ما يميز المنهج التحليلي عن باقي المناهج الأخرى هو أنه منهج يتجاوز حدود الوصف، كونه يتعمق في الظاهرة المدروسة بكل أبعادها، وبالتالي فهو منهج أعم وأدق من حيث الدراسة والتوصل إلى نتائج.
3. ما يميز المنهج التحليلي أنه منهج مفسر وناقد ومستنبط.

ب. النقائص

1. من الممكن أن تتغير الظروف المحيطة بالمسألة محل الدراسة مستقبلاً، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها تتغير أيضاً.
2. قد لا تكون البيانات المجمعة من قبل الباحث دقيقة، فقد يتعرض للخطأ البشري أثناء تجمعيه لها، لذا من الضروري أن يتحرى الباحث الدقة عند تجميعه لتلك البيانات والمعلومات.

3. ستطلب المنهج التحليلي أن يكون الباحث ذا خبرة كبيرة وله قدرة على التحليل، من خلال التفسير والنقد والاستنباط، كما أنه لا يمكن استخدمه بمفرده في دراسة ظاهرة معينة بل لا بد من استخدام مناهج أخرى وهذا الامر ينطبق على كل المناهج.

المحور الخامس: المنهج الاستـــدلالي (الاستنباطي)

يعتبر المنهج الاستدلالي من بين المناهج العلمية الأساسية، وهو منهج قديم النشأة إذ ان اول من استخدمه هم اليونان، وتعود بلورته إلى العالم الفرنسي " ديكارت".

كانت أول استخدامات هذا المنهج في مجال الرياضيات، ليتم تعميمه فيما بعد على بعض العلوم الأخرين ومن أهما العلوم القانونية والإدارية.

وعليه ما هو المنهج الاستدلالي، وما هي أهم تطبيقاته في ميدان العلوم القانونية الإدارية؟

تعريف المنهج الاستدلالي

المنهج الاستدلالي هو "المنهج الذي يعتمد على البرهان العقلي، ينطلق من قضايا مسلم بها ليسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة مع الاعتماد على العقل، وهذا السير قد بواسطة القول أو الحساب".

كما يعرف على أنه: " عملية عقلية يبدأ فيها العقل من قضايا مسلم بها ويسير في قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة".

*وفي هذا المجال لابد من التفرقة بين الاستدلال والبرهنة، فالاستدلال هو الانتقال من قضايا مسلم بها إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقاً لقواعد منطقية، اما البرهنة فهي اخص من الاستدلال إذ تدلنا على صدق النتائج، كونها تقوم على التسليم بصدق المقدمات، أما الاستدلال فيدلنا على صدق المقدمات انطلاقاً من صدق النتائج المتوصل اليها، وعليه البرهنة هي جزء من الاستدلال نستعملها في حالة الحاجة إلى اثبات صدق النتائج.

خصائص المنهج الاستدلالي

- هو منهج عقلي صارم، وذلك أنه يقوم على أساس اثبات الأشياء والحقائق.
- منهج تحليلي تفسيري يعتمد على المنطق والعقل.
- منهج استنباطي ينتقل فيه الباحث من العام إلى الخاص، ويحاول من خلاله اثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء.
- منهج متسلسل وبشكل دقيق من قضية إلى أخرى.

مبادئ الاستدلال

هذه المبادئ هي عبارة عن قضايا وتصورات أولية، تنقسم إلى ثلاث مبادئ غير مستنتجة من غيرها، لذا تعتبر كنقطة بداية في كل استدلال.

أ.البديهة (البديهيات): هي قضايا بينة بذاتها، لا تحتاج إلى برهنة عليها، مثال: من يملك اكثر يملك أقل، ومن يملك الكل يملك الجزء.

ب.المسلمات (المصادرة): هي فكرة يُصادر على صحتها ويُسلم بها على الرغم من بيانها بوضوح للعقل، ولكن يتم تقبلها لفائدتها، ولأنها لا تؤدي إلى تناقض، اذا ان كل استدلال ينطلق منها يصل إلى نتائج صحيحة غير متناقضة، وعليه فالمسلمة أقل من البديهة.

توجد هذه المسلمات في علم الرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: أن الانسان يفعل أو لا يفعل طبقاً لما يراه أنفع، وكذلك المسلمة الأخلاقية، التي تقول: "كل انسان ينشد السعادة".

ج. التعريفات: هي مجموعة من الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء، بمعنى هي وصف الشيء مع اشتراط أن يكون هذا الوصف أو الصفات تعبر بشكل صحيح ودقيق عن ماهية الشيء.

ويتركب التعريف من قسمين، وهما:

المُعرَف: وهو الشيء المراد تعريفه أو ما تم تعريفه.

المُعرِف: هو القول او الوصف الذي يحدد خواص وعناصر الشيء.

أدوات الاستدلال

إن العملية الاستدلالية تستدعي استعمال أدوات معينة، وهي الوسائل التي يستعين بها الباحث من أجل الانتقال من قضية إلى أخرى، أين تُعد هذه الأخيرة بمثابة نتيجة.

أ.القياس: هو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتيجة افتراضية غير مضمون صحتها، فالقياس هو تحصيل حاصل، وهو قول مسلم من قضايا إذا سُلمت لزم عنها قول أخر، وأطلق عليه تحصيل حاصل كونه لا يأتي بجديد، مثال القياس على الخمر الذي يحجب العقل فيقاس على ذلك تحريم

المخدرات وتحريمها، كونها هي ايضاً تذهب العقل ونتيجة اشتراكهما في العلة فهي أيضاً محرمة قياس على الخمر.

ب.التجريب العقلي: هو عملية عقلية تجري داخل العقل، والعقل وحده هو الذي يضع جميع الفروض ويقوم بالتحقق من صحتها.

وعادة ما يتم التجريب العقلي في الأمور التي لا يمكن اجرائها خارج العقل البشري أي اخضاعها للتجريب العملي أو الملموس.

ت.التركيب: هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة، وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية، يتم فيها التأليف بين هذه النتائج للتوصل إلى نتائج أخرى وهكذا.

تطبيقات المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

إن تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية كان واسعا، وذلك نظراً للخصائص التي تميزه.

في المراحل الأولى من تاريخ القانون كان الارتباط والتداخل بين الفلسفة والقانون شديداً وقوياً، حيث كانت هناك دراسات فلسفية، وطغت الدراسات التأملية العقلية للعلوم القانونية على حساب الدراسات والمعالجات العلمية التجريبية والوظيفية والعلمية للطواهر القانونية.

من بين الدراسات التي طُبق فيها المنهج الاستدلالي نجد أصل وتفسير القانون وغايته، والدولة، وكذلك البحث في السلطة والأمة الديمقراطية.

أولا: تطبيقه في مجال القضاء

يتلخص دور المنهج الاستدلالي في مجال القضاء بإرشاد القاضي لحل النزاع القائم من خلال حكم القاضي الذي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي، تبدأ من تكييف الوقائع لغاية إصدار الحكم.

أ.**دوره في تكييف المسألة محل النزاع:** ويكون التكييف من طرف القاضي عن طريق البحث فيما اذا كانت المسألة مسألة واقع أو قانون، وعليه فإن القاضي يستند إلى تطبيق القياس من أجل الكشف عن المسائل المعروضة عليه، فيكون الحل بربط الوقائع المادية (المقدمة الصغرى للقياس) بالقاعدة القانونية (المقدمة الكبرى للقياس)، هذه المسألة مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا.

أما اذا أمكن للقاضي من حل النزاع بربط الوقائع المادية (المقدمة الصغرى) بالوقائع المادية الأخرى (المقدمة الكبرى)ن فإن المسألة هنا مسألة واقعية لا تخضع لرقابة المحكمة العليان مثال ذلك:

قام مُحَّد ببيع عفار إلى علي بتاريخ 01 جانفي 2024 ولم يقم على بتسجيل وشهر العقد، وبعد مرور سنة قام مُحَّد ببيع ذات العقار إلى شخص اخر (أحمد) بتاريخ 01 جانفي 2025، هذا الأخير قام بتسجيل وشهر العقار فوراً فأيهما اسبق تاريخاً في شراء العقار؟

– **المقدمة الكبرى:** 01 جانفي 2024 أسبق من 01 جانفي 2025.

– **المقدمة الصغرى:** عقد بيع على مؤرخ في 01 جانفي 2024 وعقد بيع احمد مؤرخ في 01 جانفي 2025.

– **النتيجة:** عقد علي أسبق تاريخاً على عقد أحمد

وإذا تسألنا إلى أي مشتري تنتقل الملكية؟، فالملكية في عقد بيع العقار تنتقل بشهر القار، وأحمد هو المالك للعقار.

- **القياس:**
- **المقدمة الكبرى:** الملكية في العقار في عقد البيع لا تنتقل غلا بالشهر.
- **المقدمة الصغرى:** عقد البيع الخاص بأحمد تم شهره أما علي فلا.

ثانيا: تطبيقه في التشريع

يستعان بالمنهج الاستدلالي في اصدار التشريعات، فيتم الانطلاق من القواعد القانونية كمقدمات كبيرة يتم الوصول إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس، مثال تجريم ومنع فعل ما انطلاقا من تجريم ومنع فعل اخر اكثر خطورة منه، وذلك كلما مان للمنع او الجريمة نفس العلة، مثال: منع المخدرات ينطلق من منع كل الأفعال والأشياء التي تذهب العقل وتمنع الادراك، وهكذا يتم التصدي للمستجدات التي لا يوجد لها نص.

المحور السادس: المنهج الاستقـــرائي

من الناحية التاريخية يعتبر الفيلسوف "أرسطو" أول من استعمل المنهج الاستقرائي في ابحاثه وتحليلاته السياسية حول الدولة والحكومة، وقد انتقد الفيلسوف " أرسطو" المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي استعمله الفيلسوف "أفلاطون"، ونتيجة هذا النقد ظهر المنهج الاستقرائي.

وبالتالي يعتبر الفيلسوف "أرسطو" مؤسساً للمنهج الاستقرائي، والذي أُطلق عليه لقب " المنطق الاستقرائي" نسبة للمؤسسه "أرسطو".

تعريف المنهج الاستقرائي

لغة: كلمة استقراء اسم من الفعل استقرأ، وتعني التتبع والتقصي بغرض الوصول إلى نتائج، كما تدل على حركة العقل للقيام بعمليات الهدف منها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم ادراكها من قبل الباحث.

أما **اصطلاحاً** فالاستقراء هو عبارة عن استدلال تصاعدي ينطلق فيه الباحث من الجزء إلى الكل، ويسير فيه من الخاص إلى العام في دراسة الظاهرة محل البحث.

وكمثال على عملية الاستقراء : أن يقوم الباحث بدراسة علاقة الجهاز القضائي بالجهاز التنفيذي، ثم علاقة الجهاز القضائي بالجهاز التشريعي، ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي، من خلال هذه الدراسة يصل إلى تقرير ما يسمى "بمبدأ الفصل بين السلطات" كمبدأ ضروري لنظام الحكم في الدولة واستقراره.

خصائص المنهج الاستقرائي

- يقوم المنهج الاستقرائي على الانتقال من الجزئيات إلى العموميات، ويشكل تصور عام لمشكلة الدراسة.
- يقوم المنهج الاستقرائي على مهارات التفكير العلمي، كالتحليل والتركيب والقويم.
- يعتمد الباحثين على المنهج الاستقرائي بشكل كبير في وضع الفرضيات العلمية في عملية البحث العلم.

- يعتبر المنهج الاستقرائي تطبيق واقعي وحقيقي لنظرية أن العموميات تتشكل من مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتكاملة.

خطوات المنهج الاستقرائي

- تحديد موضوع البحث وحدوده.
- اختيار عينة الدراسة.
- الملاحظة وجمع المعلومات والبيانات، اذ تعتبر الملاحظة الخطوة التأسيسية الأولى والأهم في عملية الاستقراء، والتي تتم عن طريق الحواس كالعين والسمع واللمس.

هذا ولا بد أن تراع في الملاحظة شروط معينة، وهي:

- أن تتكرر الظاهرة بشكل مستمر حتى يتمكن الباحث من رصدها وتتبعها ودراستها بشكل كامل ودقيق.
- أن لا يترتب على الباحث من جراء الملاحظة أي مخاطر، والا فلا بد من الاستغناء عن ملاحظة الباحث بحواسه والاعتماد على الآلات والروبوتات المصممة للرصد والملاحظة والتصوير.
- أن تكون الملاحظة موضوعية بشكل حيادي دون تحيز.

- ضع الفرضيات، من شروطها:

- أن تكون الفرضيات واقعية لا تتنافى مع البديهيات والمسلمات في تلك الدراسة أو العلم.
- أن تكون هذه الفرضيات قابلة للاختبار والقياس للتحقق من صحتها.

- التجريب في حال كان موضوع البحث محسوس: إن اختبار الفرضيات يحما أحد الاحتمالين:

- اما فشل هذه الفرضية وثبوت عدم تقديمها لأي حل لهذه الظاهرة.
- أو نجاح الفرضية وتقديمها تفسير وحل للظاهرة.

- التوصل إلى نتائج وتعميمها.

أنواع المنهج الاستقرائي

1.الاستقراء الكامل(اليقيني): ويطلق عليه اسم الاستقراء اليقيني، يقوم على دراسة كل الجزئيات المتعلقة بمشكلة البحث أو الظاهرة محل الدراسة، ثم تعميم ما توصل إليه من حل مناسب وشامل لكل موضوع الدراسة.

يمتاز هذا النوع بدقة النتائج ومدى جودة الحلول البحثية، ولكن يعاب عليه أنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد.

وكمثال على الاستقراء الكامل: مدرج بالجامعة يحتوي 300 طالب يقوم الأستاذ بعملية استقراء للطلبة الحاضرين بشكل عام وكلي، فيصل إلى نتيجة عامة لا غائب اليوم، فهنا الأستاذ قام بعملية فحص شاملة لوجود او غياب الطلبة.

2.الاستقراء الناقص(غير اليقيني): ويطلق عليه اسم الاستقراء غير اليقيني، يقوم على راسة كل جانب من جوانب الموضوع على حدى (عينة)، ثم تعمم النتائج المتوصل إليها على موضوع البحث بشكل عام من حيث جزئياته الأخرى (كل جوانب الظاهرة)، يتميز هذا النوع من الاستقراء بأنه سريع ولا يحتاج إلى جهد ووقت طويل للقيام به، غير أن نتائجه قد تكون غير دقيقة.

وكمثال على الاستقراء الناقص: أخذ عينة (100 ألف شخص) من مجتمع معين (100 مليون شخص) وتتم دراستها ثم الوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه العينة من المجتمع ككل تتميز بعادات وتقاليد معينة، ما يعني من خلال تعميم هذه النتيجة المتوصل إليها أن المجتمع ككل أيضا يتميز بهذه العادات والتقاليد.

سؤال: هل نعتمد على المنهج الاستقرائي الكامل أم المنهج الاستقرائي الناقص في العملية البحثية؟

تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

في القانون الدستوري: قام الفيلسوف ارسطو باستخدام المنهج الاستقرائي في دراسته لنشأة الدولة والحكومة، حيث انتقل من الجزء إلى الكل، ويتمثل الجزء في الأسرة أو القرية، أما الكل فيتمثل في الدولة، والتي يعتبرها أرسطو بأنها نتاج لتطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة، وهذه المراحل هي: الأسرة– القرية– الدولة.

فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ، وهي تتكون من: الزوج والزوجة والأولاد، وكذلك الأهل والأقارب، هذه الأسرة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عم بقية الأُسر الأخرى.

كذلك وجدت القرية التي تشمل مجموعة من الاسر.

أما الدولة فهي تتكون من مجموعة من القرى، وهي تمثل الظاهرة الكلية عند أرسطو، أما الأسرة والقرية فتمثل الظاهرة الجزئية.

نظرية العقد: الفقهاء المتأخرون تكلموا عن نظرية العقد بشكل عام، أما الفقهاء السلف فلم يتكلموا على مفهوم العقد بشكل عام، وإنما تكلموا عن كل عقد على حدى، كعقد البيع، عقد الايجار، عقد الوكالة...الخ، بعدها قام الفقهاء المتأخرون ونسجو من مجموع كلام الفقهاء السلف عناصر تجمع بين هذه العقود المختلفة، وحاولوا بناء مفهوم شامل لنظرية العقد وعناصرها وأركانها وشروطها ومبطلات العقود وأسباب انحلالها.

من قبل الباحث القانوني: يستخدم الباحث القانوني المنهج الاستقرائي عند يقوم بدراسة العلاقة بين الجهاز القضائي والجهاز التنفيذي، ثم العلاقة بين الجهاز القضائي والجهاز التشريعي، ثم العلاقة بين الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي، من خلال ذلك يصل إلى تقرير "مبدأ الفصل بين السلطات".

تقييم المنهج الاستقرائي

أ.المميزات

- يسمح المنهج الاستقرائي بدراسة الظاهرة بطريقة مُنهجة ودقيقة، وذلك من خلال الاعتماد على الملاحظة والتجربة، وهو ما يجعل النتائج المتوصل اليها دقيقة وقريبة من الحقيقة.
- يطور المنهج الاستقرائي الملاحظة والتفكير لدى المتعلم والباحث.

- المنهج الاستقرائي أكثر بعد عن التأثر بالأهواء والآراء الشخصية المتحيزة بالباحث.
- إمكانية إيجاد الحلول والتفسيرات للمسائل البحثية التي تُعد صعبة.

ت. العيوب

- يعد تعميم النتائج صعب في معظم الدراسات البحثية التي تعتمد على المنهج الاستقرائي، وذلك أن المعطيات قد تتغير في المستقبل، وتستخدم أُسس جديدة.
- عدم التأكد من كافة الجزئيات متماثلة في السمات والصفات، يجعل من اطلاق مفهوم عام على الجميع غير ممكن في حالات معينة.
- لا يمكن استخدام المنهج الاستقرائي في كافة المواضيع المتنوعة.
- يحتاج البحث المعتمد على المنهج الاستقرائي إلى وقت طويل ، ما يجعل العض يعتبره إضاعة للوقت.
- يحدُ المنهج الاستقرائي من قدرتن الباحثين المبدعين، كونه يعتمد على التجربة العملية اكثر من التجريب العقلي.

المحور السادس: المنهج المقـــــارن

المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يستخدمه الباحث من اجل مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، قصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه وأوجه الاختلاف لتلك الظواهر.

وفي المجال القانوني يقصد بالمنهج المقارن، المنهج الذي يستخدمه الباحث للمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، وذلك لبيان أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يخص المسألة القانونية محل البحث، بغية التوصل إلى أفضل حل لها.

أهداف المنهج المقارن

- المنهج المقارن يهدف إلى توسيع معرفة الباحث واطلاعه على القوانين الأجنبية.
- المنهج المقارن يهدف إلى معرفة الثغرات القانونية التي وقع فيها المشرع من أجل معالجتها.
- المنهج المقارن يهدف إلى معرفة آخر التطورات التي تشهدها مختلف الأنظمة القانونية مع الاستفادة منها.

أساليب وأدوات المنهج المقارن

1. **المقابلة:** ويُطلق عليها اسم المقاربة بالمجانبة، مفادها أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج موضوعاً واحداً في قوانين مختلفة جنباً إلى جنب، لمعرفة مواضع التشابه والاختلاف بين هذه النصوص، فمثلاً لو أراد الباحث أن يدرس موضوع مصادر قانون العقوبات مثلا ما عليه الا أن يأخذ نص المادة الأولى منه في كل من القانون الجزائري والقانون الفرنسي والقانون المصري.
2. **المقاربة:** وتعني التقارب أو التشابه الكبير بين القوانين محل المقارنة، مفادها أن يدرس الباحث أوجه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة، أي التي بينها أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة، كالقوانين الرومانية والقوانين الجرمانية.
3. **المضاهاة:** وتسمى كذلك بطريقة المعارضة، تقوم هذه الطريقة على طريقة المقاربة أي بيان أوجه الاختلاف، فهي تُستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما وتمون بينهما الكثير من الفروقات، وتُستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تتضمن مواضيع محددة، كالمقارنة التي تجرى مثلاً في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين احدهما اشتراكية والأخرى رأسمالية.

4. **طريقة الموازنة المنهجية:** هذه الموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، فالطرق السابقة تقوم على تقرير ما هو كائن فعلاً من تشابه أو تباين بين عدة قوانين، فحين طريقة الموازنة المنهجية تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج نتعرف بها على القانون المثالي، بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون.

* في الأخير نشير إلى أن كلا من طريقة المقاربة أو المضاهاة وكذا الموازنة المنهجية هي طرق تخرج من دائرة القانون المقارن الوصفي والنظري لتشكل الطرق الأساسية في القانون المقارن التطبيقي، حيث تصل بالبحث إلى نتائج علمية وعملية من شأنها أن تؤسس لنظرية أو قاعدة جديدة.

تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والإدارية

لقد استخدم المنهج المقارن في نطاق العلوم القانونية والإدارية منذ عهد أرسطو وغيره من الفلاسفة الآخرين، لذلك ارتكزت عليه الدراسات والممارسات القانونية في مجال القانون الدستوري والقانون المقارن، الأمر الذي جعله يساهم في بناء المنظومة القانونية، وذلك في مرحلتين: المرحلة الأولى تم فيها معالجة موضوعات القانون الدستوري من قِبل الكثير من الفلاسفة، كأرسطو ومونتسكيو، مكيافيلي، والمرحلة الثانية والتي كانت في القرن 18 و 19 م وفيها ساهمت المقارنات القانونية في بلورة القانون المقارن.

أ. استخدامات المنهج المقارن في تطور القانون الدستوري

عالج كل من أرسطو ومونتسكيو موضوعات القانون الدستوري باستخدام المنهج المقارن في كل من: أنواع الدساتير، أصناف الدول والأنظمة السياسية، أنواع السلطات الحاكمة.

1.استخدام المنهج المقارن في مقارنة الدساتير: لقد ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور القانون الدستوري، اذ استخدمه اليونانين من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية للمدن اليونانية، حيث قام أرسطو من اجل المقارنة بين 158 دستور من دساتير هذه المدن، وخلُص إلى وضع تقسيم سداسي يشمل كل أنواع الدساتير والأنظمة، فوضع ثلاث دساتير صالحة، هي: الملكية، الأرستقراطية، الحكومة الدستورية، تقابلها ثلاث أنظمة صالحة، هي: حكم الطاغية، الأرستقراطية، الحكومة الدستورية، تقابلها ثلاث أنظمة فاسدة، وهي: حكم الطاغية، الحكم الأولبغارشي، حكم الديمقراطية الغوغائية.

2.استخدام المنهج المقارن في تصنيف الدول والأنظمة السياسية: ميز مكيافلي في مقارنته بين ثلاثة أصناف من الدول، هي: الدولة التي يحكها ملك واحد، الدولة الأرستقراطية التي تحكمها اقلية من النبلاء، الدولة الديمقراطية وهي التي ترجع فيها السيادة إلى الشعب، كما صنف مونتسكيو الأنظمة السياسة إلى: جمهورية، ملكية، دستورية استبدادية.

3.استخدام المنهج المقارن في تصنيف السلطات السياسية: ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنواع من السلطات، وهي السلطة الكاريزماتية، وهي التي يمارسها أشخاص تكون لهم قدرات ذهنية عالية وشخصية كبيرة وخارقة، السلطة التنفيذية وهي التي تسند في أحكامه على الأعراف والتقاليد السائدة في

بلد معين، السلطة القانونية والتي يستمد فيها الحاكم شرعيته من القانون، وهي السلطة التي تعمل بها المجتمعات المتقدمة.

ب.استخدام المنهج المقارن في بلورة القانون المقارن: ساهمت المقارنات القانونية في بلورة القانون المقارن، والذي هو ثمرة قانون بدأ منذ القرن 18م على يد مؤسسه الفيلسوف المشهور "مونتسكيو"، والذي اعتبره في كتابه " روح القوانين" علماً قانونياً منفرداً، ليتم بعدها انعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس الفرنسية سنة 1900.

ت.استخدام المنهج القانون في وضع القانون: يُمكن المنهج المقارن الباحثين من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنهم من الكشف على أوجه التشابه والاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثمة يمكن لهؤلاء الباحثين من أن يضعوا أمام المشرعين أفضل الحلول ليستعينوا بها إذا ما أرادوا أن يعدلوا النظم القانونية القائمة، او يضعوا نظم قانونية جديدة.

ث.استخدام المنهج المقارن في الدفاع أما القضاء: يتم استخدام المنهج المقارن في المسائل القضائية من قبل المحامين، وذلك بمقارنتهم بين النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، حتى يتمكنوا من الدفاع على موكيلهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ . الكتب العامة

1.عقيل حسن عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، 1999.

2.مُحَمَّد عبيدات، مُحَمَّد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلني-القواعد والمراحل والتطبيقات-، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية 1999.

ب.الكتب المتخصصة

1.على سرحان محمود، مناهج البحث العلمي، ط.الثالثة، د.ن، د.ب، 2019.

2.محمود ذنيبات، عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط. رابعة منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2007.

ثانيا: المقالات

1.دربال سهام، توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدراسات القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، ع4، 2022.

2.دلال قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، د.م، ع 7، 2021.

ثالثا: المطبوعات البيداغوجية

1. نابد بلقاسم، محاضرات في مقياس مناهج العلوم القانونية، السنة أولى ليسانس، السداسي الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسة، حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2021-2022.

2.خدام، ملخص محاضرات مقياس مناهج البحث العلمي، السنة الأولى، السداسي الثاني، د.ج، د.س.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. اسم صاحب المقال، مكتبة العلوم الإنسانية، استخدام المنهج المقارن في العلوم القانونية، https://sciences-humaines.edu-dz.com، تم الاطلاع عليه 27 مارس 2025، د. تاريخ نشر.